تصاعد أعمال العنف في التجمع الصهيوني واتساع الثغرة الاجتماعية بين الطوائف

الاجتماعية والتأمين الوطني بمدى كبير حيث تم زيادة الميزانية المخصصة لذلك بنحو ٧٥٠ مليون ليرة (اهرون جيفع – دافار ، ٧٤/١٢/١٦) . وكانت لجنة كاتس قد اعلنت ان ضائقة العائلات المحدودة الدخل ، في ناجمة فقط عن توقف رب العائلة عن العمل ، او عدم توفر دخل شهري دائم لتلك العائلات ، وانما يعود مصدرها في حالات كثيرة الى كثرة الاولاد في العائلة ، بحيث لا يكفي دخل رب العائلة لاعالتها ، « وليس سرا ان الجزء الاكبر من هؤلاء السكان (المحدودي الدخل) هم من ابناء الطوائف الشرقية ، الذين يكثرون من زيارة مكاتب الشؤون الاجتماعية الحكومية والبلدية في انحاء الدولة ، معتبرين ان المساعدات الاجتماعية هي جزء غير منفصل من حياتهم » (اريه افنيري – يديعوت احرونوت ، ٧٤/١١/١) . وقد اعلن وزير الشؤون الاجتماعية ، حزاني (في حديث مع هارتس ، ٧٤/١٢/٢٣) ان مجموع العائلات التي حصلت على مساعدات اجتماعية في تشرين الاول ١٩٧٤ ، بلغ ٢٥٢١٨ عائلة مقابل ٢٢١٦٨ عائلة في نهاية ١٩٧٣ ، ويعود هذا الانخفاض ، بحسب رايه ، الى دخول ٤٠ الف شخص الى دائرة العمل. كما اعلن الوزير ان المساعدات الاجتماعية التي تدفعها وزارته قد زادت وذلك بسبب عدم ارتفاع الحد الادنى للاجور الذي يبلغ ٦٨٥ ليرة شهريا ، بينما زادت تكاليف المعيشة بسبب الغلاء . وضرب حزاني مثلا على ذلك : عائلة مكونة من ٥ انفار ويتقاضى رب العائلة ٦٨٥ ليرة شهريا – تلزمها اليوم ضعف المساعدة الاجتماعية التي كانت تحصل عليها في الماضي، بمعدل ٧٢٤ ليرة شهريا، لكي تستطيع اعالة نفسها (المصدر نفسه) ، مما يعني ان الخط البياني للفقر هو في ارتفاع في اسرائيل ، طالما بقيت الاجور على وضعها الحالي . ويخشى البعض من ان يؤدي الاعتماد المتزايد على المعونات الاجتماعية الى قلة الرغبة بالعمل بين هؤلاء السكان، « طالما باستطاعتهم العيش على حساب الجمهور » (اهرون جيفع – دافار ، ٧٤/١٢/٢٤ . كما يتخوف اخرون من ان تؤدي البطالة المتوقعة الى تازم مشكلة الدخل ، لان ذوي الامكانات المحدودة سيكونون اول العاطلين عن العمل «اذ ان المصانع ستحاول عدم اقالة المهندس، او مراقب الحسابات او العامل المهني القديم » الذين لا تستطيع الاستغناء عنهم ، بينما تستطيع الاستغناء عن العمال غير المهنيين (دافار ، ٧٤/١١/٧)

ضائقة في مجال التعليم

توصلت لجنة كاتس الى استنتاج بان ٢٥٪ من الاحداث في اسرائيل يعانون من ضائقة في مجال التعليم ، وتتمثل هذه الظاهرة في عدة نواحي : (١) التواجد خارج اطار الدراسة . (٢) فشل الاولاد في دروسهم رغم وجودهم داخل اطار التعليم الالزامي . (٣) الاولاد والاحداث الذين يمارسون اعمالا عديدة ، بدون اي احتمال لاحراز تقدم مهني او اقتصادي واجتماعي . (٤) الاولاد والاحداث المتخلفين على انواعهم : ومما يزيد من حدة هذه المشكلة ، ان الجزء الاكبر من هؤلاء الاولاد نشاوا في عائلات من اصل اسيوي وافريقي (اريه افنيري – يديعوت احرونوت ، ٧٤/١١/١) .

وتفيد بعض الانباء ان نحو ٢٠ الف تلميذ في اطار التعليم الابتدائي قد تركوا مقاعد الدراسة ، رغم التعليم الالزامي ، بينما تتحدث انباء اخرى عن مدى التخلف الثقافي بين ابناء الطوائف الشرقية ، اذ بينما تصل نسبة التلاميذ بينهم في المدارس الابتدائية الى ٦٠٪ ، فانها تنخفض في التعليم الثانوي الى ٣٨٪ ، بينما لا تتعدى نسبة الطلاب منهم في الجامعات ٨٪ فقط (المصدر نفسه) . وفي هذا المجال اعلن شاؤول بن سمحه ، رئيس اتحاد يهود مراكش ، ان الاتحاد انشا صندوقا خاصا لخدمة التقدم الثقافي لابناء الطوائف الشرقية ، « اذ لا يمكن تحمل وضع كهذا ، لا يستطيع فيه اولاد الكباء مواصلة دراستهم ، فقط لان ابائهم لم يولدوا في اوروبا (المصدر نفسه) . اما الحل في نظر «اليهود السود» فهو انه يتوجب على المدارس الابتدائية في مناطق الضائقة ان تفتح ابوابها طوال السنة ولفترة ١٢ ساعة في اليوم ، لمساعدة الطلاب على مواصلة دراستهم . « ان عدم نجاح اي طالب في امتحانات البغروت (شهادة انهاء الدراسة الثانوية) في مدينة مثل بيسان ، هو امر يثير الاشمئزاز » (المصدر نفسه) . ولكن على الرغم مما ذكرناه فهناك الان ، من ناحية اخرى حديث حول تجميد بناء المدارس واتباع نظام المناوبة فيها، وذلك في اطار سياسة الكبح الاقتصادي التي تتبعها الحكومة ، ويخشى البعض من ان يؤدي ذلك الى تازم مشاكل التعليم ، بدلا من حلها (اهرون جيفع – دافار ، ٧٤/١٢/١٦) .

الفصل بين الطوائف في مجال السكن

رغم التخفيض المتوقع في ميزانية وزارة الاسكان خلال هذه السنة ، اعلن وزير الاسكان ابراهام عوفر انه سيتم ، ضمن الخطة الخمسية للبناء ، تخصيص ٦٢ الف مسكن للازواج الشباب و٦٤ الف مسكن للعائلات التي سيتم اخلاؤها من الاحياء الفقيرة (دافار ، ٧٤/١٠/٢٩) . وكانت لجنة كاتس قد توصلت الى نتيجة مفادها ان ١٠٠ الف عائلة سكن في مساكن غير ملائمة ، حيث يعيش ٢٥٠ الف طفل في ظروف سكنية غير محتملة . ويشير اهرونسون (اريه افنيري – يديعوت احرونوت ، ٧٤/١١/١) الى ان ظاهرة «الفصل بين الطوائف» القائمة منذ قيام الدولة ، رغم انها لم تكن موجهة ، ادت الى ان معظم الاحياء الفقيرة ، والضواحي ومدن الاعمار البعيدة اصبحت مأهولة بابناء الطوائف الشرقية ، حيث « يسكن مئات الالاف من العائلات في مساكن متداعية ، وطلت في مساكن اعلنت السلطات المحلية انها خطرة ومرشحة للهدم ، بينما بقي الاف من الازواج الشباب بدون حل سكني ، حيث يسكنون في ظروف سيئة للغاية » .

الثغرة الاجتماعية ومحاولات تقليصها

بعد تزايد النشاط الفدائي الذي شمل كل الاراضي المحتلة ، ادرك المسؤولون الاسرائيليون اهمية الاسراع في حل المشاكل الاجتماعية ، لان معظم المتضررين من العمل الفدائي ، خاصة في المستوطنات الحدودية ، هم من اليهود الشرقيين الذين يعيشون في ضائقة اجتماعية ، وعلى حد قول وزير الشرطة شلومو هليل : « فان العرب قد اكتشفوا نقطة الضعف في المجتمع الاسرائيلي ، الا وهي انهم ادركوا عند ضرب كريات شمونة ومعلوت ، انهم يهاجمون مستوطنات تعتبر قدرة امتصاصها للغربة قليلة . واذا كانوا هم قد اكتشفوا هذا ، فان الوقت قد حان لان نعترف نحن بذلك ايضا » (شلومو هليل نقلا عن ا. فازيت معاريف ، ٧٤/٨/١٦) .

لكن على الرغم من تصريحات الحكومة، والوعود ، بتامين مستوى معيشة ملائم ، وبحل المشاكل الاجتماعية لسكان المستوطنات ، الا ان الاتجاه الرسمي الاسرائيلي يسير وضع الاعتمادات لشؤون التسليح ، وقد دلت الميزانية الاخيرة على انخفاض في الميزانيات المخصصة للخدمات الاجتماعية وازدياد في ميزانية التسلح .

ان تصاعد العمل الفلسطيني المسلح كما يسجل باكتشاف اكثر من نقطة ضعف في التجمع الاستيطاني الصهيوني ، وبالتالي بزيادة تفاقم المشاكل الاجتماعية نظرا لتخصيص الاموال الطائلة على الخطط العسكرية والاجراءات الامنية . ومهما حاولت سلطات العدو تصوير الحوادث التي وقعت مؤخرا بانها نتيجة لازدياد نفوذ « القبضايات » الا ان السبب الاساسي لهذه الحوادث يعود الى زيادة الشرخ في بنية التجمع الاستيطاني الصهيوني نتيجة للفوارق الاجتماعية بين اليهود الشرقيين والغربيين، ومن هنا يمكننا التاكيد على ان الحوادث الاخيرة التي وقعت تحمل ابعادا سياسية هامة سيكون لها انعكاساتها على التجمع الصهيوني الاستيطاني في المرحلة المقبلة .

تعمير كفرشوبا

وقضية الامن على الحدود

في مؤتمر الدفاع الاخير الذي عقد في القاهرة ، اتخذت القرارات ، واعطي لبنان « كل ما طلبه » . هذا هو راي وزير الخارجية اللبناني الذي اصر على ان تبقى قرارات المؤتمر سرية ، وكذلك راي الاعضاء المشتركين ضمن الوفد اللبناني ، لكن على الرغم من محاولات الوزير تقلا المحافظة على عدم افشاء مثل هذه النتائج ، الا انها ، اعلنت على لسان اكثر من مصدر مسؤول وهي بمجملها ٩٠ مليون دولار ، ٢٨ مليون منها لاعادة تعمير كفرشوبا ، والباقي للخطة الدفاعية !

هل حقا ان مجلس الدفاع قد اعطى لبنان كل ما طلبه ؟ رغم ان قيمة العطاء ، قليلة جدا بحيث لا تكفي لتمسح كفرشوبا والتعويض على اهاليها المتضررين ، وهل هذا المبلغ يكفي لتقل لبنان من دولة مفرجة الى دولة مقاتلة ؟!

عندما نعلم ان الخطة الدفاعية « الوهمية » التي يتحدثون عنها تكلف مليار و ٢٠٠ مليون ليرة لبنانية، ندرك ونعي مدى ضحالة المبلغ الذي اعطي ومما يدلك بالتالي حقيقة النتائج التي يتبجحون بها . كم هي بعيدة عن ان تكون مقررات دفاعية ، او حتى خطوات على طريق بناء قوة دفاعية تكون قادرة في المستقبل على ردع المعتدين الصهاينة ؟..

ان توقف نظام الحكم في لبنان من الوضع في الجنوب يدلل من المجز الفاضح لتبني سياسة دفاع وطنية، وبالتالي التخاذل التام امام اسرائيل ، والتصدي للقوى المعادية لها .

وفي الجانب الاخر كان الاتفاق المسبق معقود بين النظام اللبناني ومنظمة التحرير الفلسطينية ، بحيث لم تبرز اية خلافات ، لا قبل ولا اثناء ، ولا بعد جلسات الدفاع – وهذا بحد ذاته يطرح عدة تساؤلات ، – تهمنا فيما بعد – الى اي حد يتفق الطرفان ، اللبناني – والفلسطيني ، وما هي الارضية التي تجمعهما، اذ اننا ندرك ، ان الوفد اللبناني ،الذي ذهب الى القاهرة قد اجرى اتصالات مع الزعماء الاخرى ، بغية دفعها لطرح موضوع تجميد وضع الفدائيين على الجنوب ، لانه براي السلطة ، هو الذي يحتاج للبحث . ومع ذلك فان وفد منظمة التحرير قد رحب بالقرارات التي اتخذت كأي وفد اخر . وكانه يريد ان يقول ، اننا نؤكد وجهة النظر اللبنانية ، وهو بذلك يساعد على تسهيل مهمة الوفد اللبناني ، وبالتالي يساهم في تضليل الراي العام من خلال دفعها لتبني وجهة النظر « اللبنانية الرسمية » ، وهي لا تخلو في ضمنها من معارضة شديدة لتواجد الفدائيين في الجنوب ...

بعد ذلك ، هل نقول ان اسرائيل قد نجحت في مخططها ؟ ونحن نعرفه طبيعة الاهداف التي ارادتها من خلال هذه الاعتداءات ، واهمها الامن والاستقرار على الحدود ، ووقف عمليات الفدائيين كمقدمة لالغاء الوجود العسكري برمته .

والجواب على هذا ياتي ، من خلال طرح القضية التالية التي تنادي باعادة تعمير كفرشوبا في ظل المراقبين الدوليين ، الذين يضمنون شكلا من اشكال الهدنة مع العدو ، فاذا تم هذا تكون السلطة قد كسبت جولة من جولاتها في طريق تسوية اوضاع الجنوب حسب تصوراتها ، وتصورات الدول العربية المهيمنة .

فالامن المطلوب ، بحجة اعادة تعمير كفرشوبا ، سيكون مقدمة للبحث الجدي بموضوع قديم ، هو استحضار بوليس دولي المرابطة على الحدود اللبنانية الجنوبية ، اسوة بباقي الدول العربية المواجهة لاسرائيل ... وكل هذه القضايا مرهونة نتائجها ومدى نجاحها وتحقيقها ، بموقف منظمة التحرير الفلسطينية ، التي ينضح يوما بعد يوم موقفها ، بحيث اصبح موقف « اللا موقف » التي تلتزمه موقفا يصب في طاحونة الحل المطروح ، من خلال عملية البلبلة والتشويش الذي يحدثه مثل هكذا موقف في صفوف الجماهير الفلسطينية اولا ، والجماهير الوطنية العربية ، التي يقع ضمنها جماهير لبنان الوطنية . وخاصة ابناء الجنوب .

ان اهالي كفرشوبا ، اصحاب الكلمة الرئيسية اكدوا مرارا ويؤكدون على انهم رغم كل ما حدث لهم يقفون الى جانب الثورة الفلسطينية وحتى يتم تحرير كامل التراب الفلسطيني ، وهم كذلك يرفضون البقاء تحت رحمة الاسرائيليين .

ان اهالي كفرشوبا الذين وجدوا بالمقاومة الفلسطينية روح التضحية والفداء من اجل الدفاع عن الجنوب وابناء الجنوب ، يرفضون ان تعمر منازلهم بكنف المراقبين الدوليين ، لانهم يدركون نتائج هذا الوضع والواجبات المترتبة عليه .

لذلك مطلوب من حركة المقاومة وجبهة الصمود بشكل خاص ان تعي خطورة الوضع المستجد على الحدود الجنوبية ، وتساهم بدعم اهالي كفرشوبا لتدعم صمودهم .

ومطلوب من الحركة الوطنية اللبنانية ان تسارع في بناء المقاومة الشعبية المسلحة ، كي تلعب الدور ، المفروض عليها لعبه في الدفاع عن ارض الوطن والجماهير ، بغية افشال مخططات العدو ، والتي من ضمنها تهجير وافراغ الجنوب من اهله .

واخيرا ، ان الامن الذي تريده السلطة في الجنوب يتناقض تماما مع تواجد الفدائيين وتحركهم . لذلك فهو يستهدف وجودهم اولا واخيرا ...

●